http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1868) السنة السابعة - الاربعاء (4) آب 2010

كتابة على الحيطان

المسؤولية العراقية

عامر القيسي

قال الرئيس الاميركي أوباما في خطابه الذي القاه مساء الاثنين في الشأن العراقي " استراتيجيتنا الجديدة في العراق هي الانتقال الى مسؤولية عراقية كاملة " ، وربما يكون الموقف الأميركي فريدا من نوعه في تأريخ الصراعات العالمية ، لكن المهم بالنسبة لنا هو الاجابة على السؤال التالي :

ماهي استراتيجيتنا ازاء الاستراتيجية الأميركية ؟

المعلوم ان اتفاقية واضحة المعالم بيننا لترتيب الانسحاب الأميركي من العراق ، والمعلوم ايضا ان هذا الانسحاب ان لم نكن مستعدين لملء فراغه ، امنيا وسياسيا ، فهذا يعني اننا وقعنا الاتفاقية دون ان نضع استراتيجية " مابعد الانسحاب الأميركي " ، ربما يقول البعض ، لدينا قوات امنية وجيش قادر على منع عودة اعوام الجنون ٢٠٠٥ -٢٠٠٦ ، ورغم الدور الكبير الذي قامت به قواتنا الامنية والتضحيات التي قدمتها ، الا ان مايؤكد عيه المسؤولون دائما ، هو تأكيد احادي الجانب ، فاستراتيجية مابعد الانسحاب ليست أمنية فقط ، ذلك ان الشطر المهم الغائب عن " استراتيجيتنا " ان وجدت ، هو الشطر السياسي الذي تنطلق منه الاستراتيجيات الأخرى. ان الانسحاب ليس عملية استبدال جندي اميركي بآخر عراقي ، وأي نظرة تنطلق من هذه الأرضية ستوقعنا بالكثير من المشاكل ، لانها صراحة تعبر عن قصر نظر سياسي وقلة خبرة في فهم الاحداث التي يمر بها البلد.

الانسحاب الأميركي المعلن يضع امامنا مسؤوليات اكثر وأكبر ، تتطلب منا وعيا سياسيا للمخاطر المحتملة والوسائل الكفيلة بعدم العودة الى المربع الأول التي ما زال يهدد بها البعض.

وهي مخاطر اكبر من المناصب الحكومية ، لانها بكل صراحة ووضوح تتعلق بمستقبل العملية السياسية برمتها وبالمشروع العراقي الديمقراطي وبمستقبل الجميع !

الأميركان يرمون الكرة في ملعبنا ، فقد انجز الناس ماعليهم واسقطوا نظاما دكتاتوريا عتيدا دمر العراق والمنطقة "باختلاف وجهات النظر حول الدور الاميركي وأهدافه"، ولم نفلح في استثمار لحظة تلاقي المصالح للانطلاق بالعراق الى افق الديمقراطية والأمان والتحضر، فاستجبنا بوعي ومن دونه الى اهداف اخرى بعيدة عن مصالح الشعب العراقي وتطلعاته، ولنكن اكثر وضوحا فان البعض من القوى السياسية العراقية كان حصان طروادة للآخرين، ونجحت تلك "الأحصنة" في خلق اكثر من دفرسوار في الخارطة السياسية العراقية، فتقاتلنا نيابة عن الآخرين، كل الآخرين، بدل ان نتجه للبناء والاعمار وتعويض الزمن الذي ضاع من العراقيين.

ربما يفكر البعض في اعادة "اللعبة" ثانية ، وربما يفكر البعض الآخر في ابتكار " لعبة " جديدة ، يكون ثمنها الكثير من التضحيات والدماء، وفي مقابل هذه ال "ربما" والاحتمالات ، فان مسؤولية تأريخية حقيقية تقع على عاتق القوى السياسية العراقية الحيّة التي يهمها مستقبل العراق ، وهي القوى التي قدمت في مقارعة النظام الصدامي الكثير من التضحيات الجسام. انها القوى التي يعوّل عليها الشعب العراقي في بناء استراتيجيات ليس لما بعد الانسحاب الأميركي ، وانما لمجمل العملية السياسية والتنمية وبناء الانسان العراقي المتحضر القائم وجوده على منظومة حقوق الانسان واحترام الحريات العامة والخاصة.

اذن اننا امام مسؤولية عراقية جديدة وعلينا ان نثبت للعالم اننا عندما نتحدث عن ضرورة الانسحاب الأميركي فاننا نمتلك استراتيجية واضحة لما بعد الانسحاب كما للاميركان استراتيجية مابعد القتال.

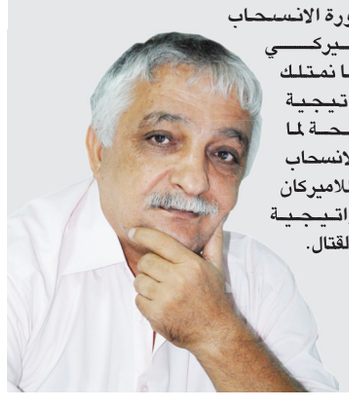

حكومة ٢٠١٠.. أيام عراقية ثقيلة

أوباما يفاقم "حمولة" العراقيين وتقريرٌ أممي يحذر من مواصلة الأزمة

□ علي عبدالسادة

هذه ايامٌ تمرُ ثقيلةً على الفرقاء العراقيين؛ الرئيسُ الامريكي باراك اوباما يفاقمُ من الزخم الاعلامي المؤكد لانسحاب قواته مَن العراق اب المقبل، بينما يدرسُ مجلسُ الامن الدولي اليوم الاربعاء حالةَ الاستعصاء، دونَ ان يُلزمَ بكلمةٍ تفصلُ في ازمة حكومته.

وبينما ترزحُ بغداد ومدنٌ عراقيةٌ اخرى تحت وطأة خدمات متدهورة ومناخ امني مَضطرب نسبياً، يراوحُ السياسيون العراقيون في مكانهم. عجلةُ المفاوضات المتشعبة في سبل مسدودة تقف، مستعصيةً، عندَ نقطة المرشحِ لمنصبِ رئيس الوزراء.

لكنَ الرأي العام في البلاد قلقٌ للغاية من عبور هذا الجمود الى مرحلة ضرب التوقيتات الخطرة، فمن جهة تجاوز البرلمانيون، على مراحل، المهل الدستورية، ويصل العزم الامريكي على الرحيل من العراق مراحل جدية من جهة اخرى. ويبقى ان تلدَ بغداد سريعاً حكومةً يرجو العراقيون ان تكونَ قوية.

الرئيسُ الاميركي باراك اوباما كان يتحدثُ عصر امس الاول امامَ مجموعة من المحاربينَ الامريكيين القدامى في ولاية "أتلانتا" واكد إن الوحدات المقاتلة سَتخرجُ من العراق بحلول نهاية الشهر الجاري "طبقاً للوعودِ وبحسب الجدول المقرر".

اوباما يرى ان قضيةَ العراق مهمةٌ بالنسبة اليه، على الاكثر فإنها تتصدر لائحةَ وعوده الانتخابية: "عندما كنتُ مرشحاً للرئاسة، آليتُ على نفسي وضعَ حد للحرب في العراق بطريقة مسؤولةً".

لكن الطريقةَ "المسؤولة" التي يتحدثُ عنها اوباما لا توفرُ له اعطاءَ ضمانات كافية بعراق مستقر وآمن في غياب قواته، في النهايةً يتعلقُ الامر بقدرة الفرقاء العراقيين على تنظيم امورهم، لكن ما يجري الان من مواصلة الركود والتعنت في رفض تقديم التنازلات المتبادلة قد يُعيقُ التقدم. وهنا يعيدُ اوباما التذكيرَ بهذه الاولوية حين يقول: "استراتيجتنا الجديدة في العراق هي الانتقالُ الى مسؤولية عراقية كاملة".

غير انَ اوباما يعرفُ بالتأكيد حجم المخاطر التي تواجهُ البلاد، ويفسر مقولتهُ بالانسحاب المسؤول حينَ يصفُ هذه المهامَ بالخطيرة، ويسوقُ رسالةً مطاطة للقادة في الميدان: "سيكونُ هناك على الدوام مقاتلون مسلحون بقنابل ورصاص سيحاولون وقفَ تقدم العراق. الحقيقةُ، ولو انها صعبة، هي ان التضحيات الاميركية في العراق لم تنته".

ويأتي خطاب أوباما عقبَ "تموز" دموي قياساً إلى الشهور التي سَبقته حيثُ وصلت حصيلةُ اعمال العنف فيه إلى ٥٣٥ شهيداً بينهم ٣٩٦ مدنياً، وفق السلطات العراقية (هذه الحصيلة اثارت جدلا بين بغداد وواشنطن التي اعترضت على الارقام العراقية وعدتها مبالغاً فيها).

وسينخفضُ عديدُ العسكريين الاميركيين في العراق الى حوالى خمسين الفا في نهاية اب مقارنة مع ١٤٤ الفا عندَ تولي اوباما الرئاسة. وبموجبَ الخطةِ الاميركية، فأن آخر عناصر القوة العسكرية ستغادرُ العراق بحلول نهايةِ كانون الاول ٢٠١١.

ضغطٌ اخر يجعلُ الايامَ العراقية الراهنة ثقيلةً جداً على الفرقاء، فمجلسُ الامنِ الدولي سيصدرُ تقريرا، اليوم الاربعاء، عن العراق. قالَ عنهُ "آد ميلكرت"، ممثلُ الامم المتحدة في العراق، انهُ مجردُ "إحاطة بالوضع الراهن"، لكن دونَ شك فأنهُ سيحذرُ من عواقب التأزيم ويحثُ قادةَ البلادِ على تحريكِ مياه حكومتهم الراكدة.

ورغمَ ان التقرير الاممي لا يترتبُ عليهِ اتخاذُ اية اجراءات، من ضمنها ما أشيعَ انهُ ينصُ على تشكيل حكومة إنقاذ وطني، بيدَ أنهُ تقريرٌ اعتباري قد يساهمُ في دفعِ الكتلِ السياسية الى مواجهة بعضها البعض على طاولة حوار تضمُ الجميع. جوِ الضغوطِ الخانقة هذا جاءَ مُتسقاً مع مخاوف "جوزيف بايدن" من أنهُ "لا يضمَنُ الهدوء" في العراق بعدَ رحيلِ قواته، كذلكَ التسارعُ الامريكي في اجراءات تسليم القواعد للعراقيين وكانَ اخرها ما جرى في البصرة امس الاول، حيثُ تركَ الجنود مطارَ البصرة الدولي لفرقةٍ من الجيشِ العراقي بشكلٍ نهائي.

وحتى يوم أمس تتواصلُ لعبةُ المد والجزر بينَ الفرقاء، فريقان يقتربانَ من بعضهما اليوم ويفترقان غداً، بينما ينتظرُ الاخرون فرصةَ مد الجسور مع المتخاصمين، هذه المصفوفةُ السياسية العراقيةَ تدورُ على الشركاء جميعهم بنسبٍ وادوارٍ متفاوتة.

الوضعُ القائم في البلاد، حتى بعدَ تأكيداتِ أوباما الانسحابَ في الموعد وعشية تقرير اممي ناقم على شأنِ الحكومة، ما زال شائكاً وضبابياً؛ كلُ فريق سياسي يستغرقُ وقتهُ في رمي كرةِ "التعطيل" على الاخر، عبر لافتة المرشح لرئيس الوزراء، بينما يُذكرهم الرأي العام على الدوام بوعودِ حملةِ انتخاباتِ ٧ آذار الماضي.

ورغمَ الاحباط الذي يترجمهُ الرأي العام والمزاجُ الشعبي بينَ الحين والاخر، لكنَ ثمةَ امل يسكنُ الشارعَ العراقي في أن لا ينفرطُ عقدُ العملية السياسية، وأن يحافظ الفرقاء على جهد سياسي أمتدَ لسبع سنوات أرهقَت الجميع. لذا فإنَ الشعور بانَ حكومةً عراقية جديدةً ستلدُ حتماً ما زال قائماً، لكن من ايَ رحمٍ يا تُرى؟ وبأيَ لون ورائحة ستأتي لبلد أنهكتهُ مصائبُ الارهاب وكوارثُ الخدمات المعطلة. ربما توفرُ الايامُ القادمةُ للعراقيين اجوبةً مريحة.

شكا التدخل الإقليمي ورفض مقترح تقاسم السلطة

المالكي: لن أترك موقعي لمن يريد أن يأتي بالميلشيات للواجهة

□ متابعة / المدى

اكد رئيس الوزراء نوري المالكي ان رغبته في ان يبقى في المنصب لفترة ثانية ليست "العقبة الحقيقية" امام تشكيل حكومة جديدة، مشيرا الى ان "التدخلات الاقليمية" هي سبب المأزق الحالي.

واضاف المالكي في مقابلة مع قناة تلفزيون العراقية اذيعت في وقت متأخر من يوم الاثنين "أقول بصراحة اذا لم يتوقف العامل الاقليمي عن التدخل في مسألة تشكيل الحكومة لن تتشكل الحكومة وستبقى القضية هكذا. واذا لم يتوقف السياسيون عن فتح الابواب للتدخلات الاقليمية ستبقى الدولة بلا حكومة (جديدة)".

وبعد حوالي خمسة اشهر على اجراء الانتخابات البرلمانية فان عملية تشكيل الحكومة تمر حاليا بمأزق حقيقي نتيجة اصرار الكتل الفائزة على مواقفها وعدم ابداء اي مرونة للاطراف الاخرى.

وقال المالكي "انا اقول انني مستعد للتوقيع على ورقة بيضاء واجمد ترشيحي واطلب من الاخوان في دولة القانون ان يجمدوا ترشيحي لكن دعهم (الائتلاف الوطني) يتقدمون بمرشح واحد".

واضاف قائلا "هم طلبوا مني ان احصل على ١٢٨ صوتا (داخل الائتلاف). انا مستعد ان اقبل بمرشحهم اذا حصل على ٨٠ صوتا وابارك له وامشي خلفه وادعمه". ومضى يقول " لكنهم لا يستطيعون الاتفاق على مرشح واحد".

ورغم رفض الائتلاف الوطني ترشيح المالكي لرئاسة الحكومة الا انهم لم يتمكنوا حتى الان من الاتفاق على مرشح بعينه.

ويقترح قادة الائتلاف الذهاب الى البرلمان باكثر من مرشح وترك الامر للبرلمان للتصويت لمرشح واحد، الا ان المالكي رفض هذا الاجراء ووصفه بانه "مخالفة دستورية".

على صعيد متصل، رفض رئيس الوزراء تقاسم السلطة مع اي جهة سياسية داعيا جميع من يستطيع تشكيل كتلة كبيرة الى تشكيل الحكومة وان كتلته دولة القانون ستكون مساندة لها.

وقال المالكي "لاتنتظروا المالكي تحالفوا جميعا واتركوا دولة القانون وشكلوا الحكومة وسأكون سندا لها"

من جانب آخر اتهم رئيس الوزراء جهات سياسية بانها اخرجت عوائلها للخارج حفاظاً على سلامتهم في الوقت الذي يتعرض فيه ابناء البلد الى القتل من قبل الارهابيين، قائلا بهذا الصدد "لن اخرج عائلتي كما اخرجوا عوائلهم إلى الخارج .. الكل وضعوا عوائلهم في اماكن آمنة".

كما واوضح نوري المالكي انه لن يترك موقعه لمن يريد ان يأتي بالميلشيات المسلحة للواجهة او ان يجر العراق لحرب طائفية لذلك فانا اقف بمكاني حتى نمنع المخربين من الوصول لسدة الحكم".

بغداد تتوقع موقفا إيجابيا من الكويت في جلسة مجلس الأمن الدولي

□ بغداد / السومرية نيوز

أعلنت وزارة الخارجية، امس الثلاثاء، أن جلسة مجلس الأمن الدولي بشأن العراق والمقررة اليوم الأربعاء، ستناقش مدى التزام العراق بالقرارات الدولية الصادرة عقب غزو النظام البائد الكويت عام ١٩٩٠، مؤكدة تفهمها لرغبة الكويت في حسم الأمور العالقة بين البلدين لتهيئة الأجواء لرفع العراق من لائحة البند السابع.

وقال وكيل وزارة الخارجية لبيد عباوي إن "جلسة مجلس الأمن الدولي المقررة الأربعاء، الرابع من شهر آب الحالي ستناقش ما أنجزه العراق خلال عام من التزامات تجاه القرارات الدولية الصادرة بحقه بموجب البند السابع عقب غزوه الكويت"، مبيناً أن "الجلسة ستقيم كذلك عمل بعثة الأمم المتحدة في العراق".

وكان السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون قد حث العراق في ١٦تشرين الثاني الماضي على الوفاء بالتزاماته تجاه الكويت، وبخاصة قرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣ بشأن ترسيم الحدود بينهما للخروج من طائلة احكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، كما وقرر مجلس الأمن الدولي في شهر كانون الثاني من العام الحالي إبقاء الحصانة على الأموال العراقية وتمديد إيداع إيرادات النفط العراقية في صندوق التنمية العراقي لدى الأمم المتحدة إلى نهاية العام المقبل، وهو ما يعد استمرارا في سياسة فرض العقوبات على العراق بموجب الفصل السابع.

وأضاف عباوي: أن "المجلس سيتطرق إلى ما حققه العراق في طريق التزاماته السياسية والالتزامات المتعلقة بالجانب الأمني والخدمي"، مرجحاً أن "تكون هناك ملاحظات لمجلس الأمن الدولي على القضايا التي لم تستطع الحكومة العراقية تحقيق تقدم بها".

وتأتي جلسة مجلس الأمن الدولي بعد يومين من الذكرى العشرين لغزو الكويت على يد قوات النظام العراقي السابق، وستناقش الجلسة تطورات الأوضاع السياسية والأمنية في العراق ومدى التزامه بتطبيق القرارات الدولية الصادرة بحقه بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة عقب غزوه الكويت في الثاني من آب من العام ١٩٩٠، وتخشى أوساط سياسية عراقية من تدخل دولي في حال لم يتم التوصل إلى اتفاق بين الكتل السياسية يفضي إلى تشكيل الحكومة قبل عقد مجلس الأمن لجلسته الخاصة بالعراق.

وأكد وكيل وزارة الخارجية أن "الوزارة متفهمة لرغبة الكويت في حسم الأمور العالقة بين البلدين لتهيئة الأجواء لرفع العراق من لائحة البند السابع"، مشيراً إلى أن هذا الأمر سيتيح للعراق العودة إلى ما كان عليه في علاقاته مع العالم قبل عام ١٩٩٠".

وكانت الكويت قد طلبت من مجلس الامن الدولي في شهر تموز من العام ٢٠٠٩ قبل جلسته المخصصة لمناقشة التزامات العراق الدولية عدم رفع العراق من لائحة الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة قبل إيفائه بكافة التزاماته خصوصا قضيتي التعويضات والأسرى والمفقودين الكويتيين وتأكيدها على ضرورة احترام العراق للقرار ٨٣٣ القاضي بترسيم الحدود بين العراق والكويت، خصوصا بعد الاعتراضات العراقية التي تظهر بين الحين والاخر على ترسيم الحدود، ثم أعادت تأكيد المطالب نفسها خلال الأسبوع الجاري على لسان عدد من النواب الكويتيين.

وتوقع عباوي أن يكون موقف الكويت "إيجابيا" في جلسة غد لمجلس الأمن، مبينا أن "الكويت حريصة على تطبيع العلاقات بين البلدين وهناك مؤشرات بهذا الاتجاه".

ويخضع العراق منذ عام ١٩٩٠ للبند السابع من ميثاق الأمم المتحدة والذي فرض عليه بعد غزو نظام الرئيس السابق صدام حسين لدولة الكويت في آب من العام نفسه.

ويسمح هذا البند باستخدام القوة ضد العراق باعتباره يشكل تهديدا للأمن الدولي، بالإضافة إلى تجميد مبالغ كبيرة من أرصدته المالية في البنوك العالمية لغرض دفع تعويضات للمتضررين جراء غزوه الكويت.

الأزمة تكاد تنحصر بالأشخاص بينما ينتظر الشارع تنفيذ الوعود

رأي عام.. هل نسي الفرقاء برامج الحكومة؟

□ بغداد / اياس حسام الساموك

الحديث كان يجري في مرحلة الحملة الانتخابية عن برامج سياسية واقتصادية وخدمية للنهوض بالعراق من واقعه السيئ، فالمواطنون اختاروا مرشحيهم وفق ما قدموه من برامج، وفي حينها تركز الصراع الانتخابي حول من يقدم خدمات اكثر للمواطن العراقي.

اليوم يبدو ان الامر انحرف عن مسار البرامج وانشغل الاعلام بالحديث عن الاشخاص.

مواطنون تحدثوا للمدى عن خيبة املهم من ان الحديث القديم عن برامج التنمية والاصلاح لم يكن سوى كتلة جليد ذابت مع لهيب الصراع على تشكيل الحكومة الجديدة، وتحول الامر، بحسب رأيهم، من اولوية برامج الى الحديث عن اشخاص.

عضو ائتلاف دولة القانون حيدر الجوراني يشير في حديث لـ"المدى" إلى ان الحديث عن وجوب التركيز على البرامج الانتخابية هو كلام سليم الا ان هنالك شيئاً مكملاً للبرامج وهم الاشخاص المنفذون لهذه البرامج وبما ان نتائج الانتخابات كانت متقاربة فالحديث يكون عن هذا النوع من الاشخاص، اما بشأن ازمة الاشخاص التي باتت المشكلة الاكبر في الواقع السياسي، يشير الجوارني الى ان الحل يكون من خلال التنازل عن بعض المطالب وعندما يقدم أي طرف مطلبا يرفضه الاخر، على من يرفض الطلب تقديم سند يبرر من خلاله رفضه مشددا على ان اغلب المساومات تطغى فيها المصالح الشخصية على مصلحة المواطن، عاداً ان مصلحة المواطن تكون بحدود ١٠ ٪ اما بقية النسبة فهي للمصالح الحزبية والشخصية على حد تعبيره.

من جانبه يؤكد النائب عامر ثامر عن الائتلاف الوطني لـ"المدى" ان المرشح في اغلب دول العالم يعرف نفسه على قاعدته الجماهيرية من خلال البرامج، مشيرا الى ان العراق يمر بتجربة جديدة والبرامج كان فيها نوع من التقارب عاداً ان من الخطأ القول بان الازمة هي ازمة حكومة، بل انها ازمة دولة.فالدستور العراقي بحاجة الى مراجعة والمؤسسات الحكومية تحتاج الى اصلاح ، ثامر يقول بوجوب التركيز على المواطن وبما يحتاجه ، ويضيف ان الحلول تكون من خلال احترام ارادة المواطن والعمل على الخروج من الازمات السياسية وضرورة النظر إلى البلد كسفينة اذا ما ارتكب أي شخص خطأً فيها فهو يؤثر على البقية .

النائبة عن القائمة العراقية د.ازهار الشيخلي تعبر عن اسفها للازمة التي يمر بها البلد فتقول لـ"المدى" ان من يتحمل هذا الجمود السياسي نحن السياسيون وخصوصا قادة الكتل مشيرة إلى ان مشكلة الاشخاص كانت موجودة منذ البداية وقبل الانتخابات وخصوصاً في مسألة الترشيح الى المناصب السيادية مشددة على ضرورة ان يكون هنالك ضغط من قبل منظمات المجتمع المدني والاعلام والجماهير للخروج من هذه الازمة والتي سوف تنعكس اثارها على العراق بأسره.

بينما تذهب النائبة تانيا طلعت عن التحالف الكردستاني في حديث لـ"المدى" الى ان بعض الكتل ومع شديد الاسف تظن ان العراق بحاجة الى منقذ وانا من وجهة نظري الشخصية ان وضع العراق سيئ للغاية وبالتالي لايوجد منقذ انما ما يفترض وجوده حكومة قوية لديها برنامج، مشددة على ان اليد وحدها لا تصفق فالحكومة والبرلمان يجب ان يكونوا على قدر من المسؤولية.

طلعت تؤكد على وجوب الجلوس الى طاولة مستديرة خالية من المجاملات المهم ان تكون هنالك تنازلات وتوافقات وبالتالي نحن الان نعيش في ازمة جمود سياسي تتطلب منا العمل من اجل الخروج منها.

الإعلامي حيدر القطبي يرى في تصريح لـ"المدى" ان من الطبيعي ان الكتل السياسية تروج للانتخابات من خلال البرامج مستدركاً ان الوضع في العراق يجري على ان تتخلى الكتل السياسية عن برامجها بعدالانتخابات وهذا الامر قد حدث ايضا في الانتخابات السابقة مشيرا الى أن المسألة هي صراع سياسي من اجل البقاء في السلطة والحصول على اكبر كمية من المنافع المادية، القطبي يشدد على ان حكومة الشراكة الوطنية امر غير مقبول به فهو يعني ان الكل يشتركون فيها ولا توجد معارضة تراقب عمل الحكومة،مضيفا ان المطلوب من الشعب العراقي في الدورات الانتخابية القادمة هو انتخاب شخصيات تمثله وان يعمل على تغيير من هو موجود على الساحة السياسية ولا يعمل بالشكل المطلوب وذلك من اجل التخلص من التسلط الموجود من قبل الاحزاب السياسية غير الصالحة على العراقيين.

الاعلامي حسين الساهي يقول لـ"المدى" انه لو تمت دراسة البرامج التي قدمتها الكتل السياسية نجد ان السمات الاساسية لبرامج هذه القوائم هي متشابهة من حيث التوزيع العادل للسلطة وتحقيق السيادة الكاملة وتحقيق طموحات الشباب والنهوض بالواقع الاقتصادي وبالتالي هي انعكست على مسألة اختيار السلطات الثلاث خصوصا واننا نواجه ضغوطاً اقليمية، الساهي يؤكد ان القوائم السياسية غير متفقة فيما بينها والدليل في ذلك هو التباين في طروحاتها، مشيرا الى ان مسألة شخصنة السلطة هي محاولة من قبل بعض الاطراف من اجل الاحتفاظ بها، مشددا على ضرورة الالتزام بمبادئ العمل السياسي واحترام الذات واحترام نتائج الانتخابات ، مضيفا ان الحل الامثل تنحي الوجوه الاساسية والقبول بمرشح تسوية لحل الازمة.

المواطن ياسين احمد وهو سائق باص يقول ان السياسيين تخلوا عن وعودهم للشعب واخذوا يفكرون بمصالحهم الشخصية فبعد ان كان السياسي قريب من الجماهير في المرحلة التي سبقت الانتخابات نجده الان بعيداً كل البعد عنه.

المواطن علي ثامر وهو صاحب متجر لبيع الملابس يقول ان الوضع الحالي لا يحتمل التشبث بأشخاص معينين وعلى الكتل السياسية وضع مصلحة الشعب فوق مصالحهم الشخصية.